المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

إشتباكات جديدة في العاصمة طرابلس
في ظل الحديث عن عملية عسكرية مرتقبة

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الإيجـــــاز
14 أبريـــل 2024

www.lcsms.info
lcsms.info

اشتباكات جديدة في العاصمة طرابلس ...

في ظل الحديث عن عملية عسكرية مرتقبة

ايجـــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

14 ابريل 2024

في 10 إبريل 2024، شهدت العاصمة طرابلس إطلاق نيران كثيفة، على خلفية مواجهات بالأسلحة الثقيلة شهدها طريق المطار. وتم إخلاء ملاهي شارع عمر مختار، بسبب خوف المواطنين اللذين خرجوا للتنزه في ثاني أيام عيد الفطر، من إطلاق النيران، وأُغلقت جزيرة الفرناج وجزيرة القيادة باتجاه باب بن غشير. كما شهدت العاصمة تحشيدات وتحركات لعناصر جهاز الردع بقيادة "عبد الرؤوف كارة".

ونقل شهود عيان عن أن جهاز الشرطة القضائية ألقى القبض على عنصرين من جهاز دعم الاستقرار برئاسة "غنيوة الككلي"، وردًا على الواقعة، قامت عناصر "الككلي" باختطاف عضوين من أفراد الشرطة القضائية، في سيارة مجهولة في طريق السكة بالعاصمة.

وفي هذا السياق، أشار "عبد المنعم العربي" المتحدث باسم وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، في تصريحات لقناة ليبيا الأحرار، إلى أن عناصر الشرطة والنجدة موجودة بمناطق التوتر داخل العاصمة، لتسهيل حركة المرور في الطرقات العامة، وأنه لم تصلهم أي بلاغات خاصة بوجود وفيات أو أضرار مادية، وأن مراكز الشرطة تواصل عملها بشكل اعتيادي ومفتوحة أمام المواطنين.

وتعليقاً على الأحداث، دعت "تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية"، في بيان لها، مجلس الأمن الدولي والبعثة الأممية، تحمل مسؤولية منع أعمال العنف والصراع المسلح في طرابلس. وجاء نص البيان كالتالي: "استمرار الأوضاع السياسية الراهنة، وانتشار التشكيلات المسلحة، يوفر المناخ لصراع مسلح يهدد أمن وسلامة المواطنين. لابد من نزع فتيل الأوضاع الحالية، وحماية المدنيين العُزل ومنع الاحتكام للسلاح. نُحمل الجهات المسؤولة نتائج أي عمل يُهدد أمن وسلامة أبناء الشعب الليبي، وسلمه الاجتماعي، ويُعرض حياته وممتلكاته للخطر. ندعو الأطراف المتصارعة إلى تحكيم العقل، والتمسك بالحوار السلمي، للتغلب على حالة الاحتقان الراهنة. ندعو مجلس الأمن والبعثة الأممية والدول المتدخلة في الأزمة، تحمل مسؤولية العمل على منع أي أعمال عنف، أو صراع مسلح بين الأطراف الحاكمة في العاصمة، وخروج القوات الأجنبية من ليبيا".

كما ناشدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بـ ليبيا، المواطنين والمقيمين القاطنين بالقرب من مناطق الاشتباك، بالتقليل من التحرك، والبقاء بمنازلهم وفي أماكن بعيدة عن النوافذ والواجهات الرئيسية للمنازل، إلى حين استقرار الأوضاع، من أجل تقليل نسبة الإصابة والضحايا.

ودعي جهاز الإسعاف والطوارئ، كافة المواطنين توخي الحذر والابتعاد عن أماكن التوتر، وعدم الخروج من منازلهم إلا للضرورة القصوى حفاظًا على سلامتهم.

وفي سياق هذه الاشتباكات يمكن الإشارة لما تتحدث عنه بعض المصادر عن عملية عسكرية مرتقبة خاطفة في طرابلس وتحظى بدعم غير مباشرة من قوات الكرامة، وقد ألمح آمر قوة الإسناد بعملية بركان الغضب "ناصر عمار" إلى هذه العملية، مشيراً إلى أنه "سيتم تنفيذها حتى وإن آلت إلى التهدئة مؤقتاً". وقد عقد عضو مجلس النواب "على ابو زريبة"، اجتماعًا في منزله، ضم قادة الكتائب المسلحة التي خرجت من طرابلس، حضر اللقاء "أيوب بوراس" آمر كتيبة ثوار طرابلس، حسن ابو زريبة "نائب رئيس جهاز دعم الاستقرار"، "محمد كشلاف" الملقب بـ"القصب"، وبعض قادة الكتائب المسلحة في المنطقة الغربية.

اللقاء يأتي ضمن تجهيزات العملية العسكرية المشتركة على العاصمة، والتي انفردت "ليبيا برس" بكشفها. كما يمكن الإشارة للتواصلات بين التشكيلات العسكرية في الغرب مع صدام حفتر، واحتمالية أن تكون الاشتباكات جزء من الحراك العسكري القادم في المنطقة الغربية. ويمكن الربط بين هذه الاشتباكات والخطط المتعلقة بتقليص أو إجلاء التشكيلات العسكرية من طرابلس، وهي تكرار لخطط سابقة تم الإعلان عنها، الأولى في 2016 مع دخول فايز السراج للعاصمة وهي الخطة الأمنية لباولو سيرا، والثانية في 2021.

خلاصة القول، تعزو هذه الاشتباكات المتكررة في المنطقة الغربية وبالأخص في العاصمة طرابلس، لعدم وجود قيادة موحدة وسيطرة مركزية على التشكيلات المسلحة. ورغم أن هذه التشكيلات تتبع رسمياً الدولة، إلا أنها خارج سيطرتها وسلطتها الفعلية، وهذه كارثة على الأمن القومي الليبي.

ومن المفارقات الغريبة أن دعم الاستقرار يحمي جهاز الأمن الداخلي ، وبالتالي الدولة هي التي يجب أن تحميه وليس دعم الاستقرار. كما أن جهاز الردع يحمي قوات الهيئات القضائية، والتي تتبع وزارة العدل.

وهكذا، فإن كل هذه القوات التي تتبع الدولة، وبالأخص وزارات سيادية كالداخلية والعدل، تستند لحماية تشكيلات مسلحة أو "ميليشيات"، عملياً ليست تحت سيطرة الدولة، وهي إشكالية كافية لإظهار مدى فقدان المنطقة الغربية لكل مقومات الدولة.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info